على أبواب انتخابات مجلس الشعب- ما المطلوب!!

د. بسام أبو عبد الله

تكتسب انتخابات مجلس الشعب السوري في الثالث عشر من نيسان المقبل أهمية خاصة في هذه الظروف الاستثنائية، والقاسية التي يمر بها وطننا سورية، من حيث إنها استحقاق دستوري واجب التنفيذ في موعده بغض النظر عن الضغوطات الكبيرة التي يعيشها الشعب السوري، لا بل إن إجراءها في موعدها هو رسالة سياسية، وشعبية لا بد أن تكون مدوية للجميع من أن من يقرر في هذا الوطن هم السوريون، والسوريون وحدهم، وأن محاولات قوى كثيرة بعضها ينتحل صفة (المعارضة) وآخرون يتلطون خلف اللافتة نفسها في الخارج بالتشكيك بها، أو بدستورية إجرائها هو أمر لا وزن له، ولا تأثير، ولو كانت القيادة السورية سوف تعير انتباهها لهذه الطروحات لما أجرت أي استحقاق دستوري في موعده، ولتحولت سورية إلى دولة تحت الانتداب، أو الوصاية كما أراد لها أعداؤها، تنتظر قرارات القوى الدولية، والإقليمية لتحدد لها مستقبلها، وشكل نظام حكمها، ولتفخخ لها دستوراً يخلق بذاته عناصر التفجير الداخلي، والاشتباك الدائم، ويكون سبباً، ومسبباً لعدم الاستقرار، وتثبيت أدوات التبعية، والارتهان الخارجي بشكل شرعي، ودستوري.

من هنا فإن تأكيد الرئيس بشار الأسد مؤخراً أن الدستور هو الحامي للجميع، وهو الضامن أيضاً بمثابة رسالة واضحة للداخل والخارج بأن أي حديث عن مشاريع سياسية لسورية المستقبل تمر عبر بوابة الدستور أي تعديل الدستور، ودعمه باستفتاء شعبي يقبل هذا التعديل، ويرى فيه مصلحة وطنية سورية للجميع، وإلا فإن تنظير البعض لرؤاه، وأمانيه وأحلامه، وغالباً أوهامه يبقى مجرد كلام للتنظير لا قيمة له شعبياً، ومن هنا فإن الحديث عن جنيف (٣)، أو (٤)، أو (١٠) ستخضع في النهاية كل مخرجاته للإرادة الشعبية السورية التي هي مصدر كل السلطات، كما يقول منظرو الغرب عن الديمقراطية، ولأن الأمر كذلك فإننا أمام دور مهم لأعضاء مجلس الشعب القادم، ومهام وطنية كبرى ترتبطً بمستقبل البلاد، وأماني السوريين، وتحمل آهات المعذبين، وآلامهم، وكذلك أمانة دماء آلاف الشهداء، والجرحى، وأُسرهم، وأبنائهم..

ليست قضية الترشيح لعضوية مجلس الشعب قضية شخصية، بل هي قضية وطنية فنواب المجلس إضافة لحصولهم على الدعم الشعبي، فإنهم يحصلون على دعم قوى سياسية، وأحزاب، وتيارات مجتمع مدني، ولهذا فإن الدور المنوط بهم في هذه المرحلة الحساسة مهم، وكبير، ويتمثل بمجموعة مهام أساسية، ورئيسية:

١- العمل التشريعي: وهو دور أساسي لأي برلمان، ولكن لابد أن يكون في الاتجاهين أي استقبال مشاريع الحكومة، والمراسيم الرئاسية لمناقشتها، وإقرارها، وفي الوقت نفسه المبادرة من أعضاء المجلس لتعديل قوانين، وأنظمة تحقق مصالح فئات اجتماعية وطبقية، ومصالح عامة للناس.

٢- الرقابة على عمل الحكومة: وهذه المهمة يجب ألا تكون موسمية كما يحدث الآن عندما يستدعى بعض وزراء الحكومة على عجل للاستجواب فتبدو القضية غير مقنعة، وإنما يجب أن تكون منهاج عمل للمجلس يقوم على أسس علمية، وموضوعية، بمعنى ضرورة المتابعة الدورية لعمل الوزارات، وأدائها، وتسجيل الملاحظات، والأرقام والمعطيات وامتلاك ملفات كاملة عن عمل الحكومة تساعد في نقاش علمي موضوعي لكل قطاع، إذ لا يعقل أن أناقش مثلاً وزير الكهرباء وأنا لا أميز بين (الميغا واط – والكيلو واط) ولا أعرف خريطة الكهرباء في سورية، وواقعها، وحجم الأعباء، والأرقام، وهذا ينطبق على الاقتصاد، والتربية، والتعليم، والإعلام.. إلخ.

هنا لا بد للبرلمان أن يستعين عبر لجانه المختصة بآراء تكنوقراط حياديين ليسوا ضمن هذه المؤسسات كي يستطيع عضو البرلمان أن يقدم مطالعة علمية موضوعية تشيد بأداء الحكومة حيث يكون هناك إيجابيات، وتنتقد أداء الحكومة حيث السلبيات والأهم تقديم البدائل، والمقترحات في هذه الحالة، إذ إن كثيرين منا ينتقدون لمجرد الانتقاد من دون أن يكون لديهم بدائل.

٣- محاربة الفساد: لا بد للمجلس القادم أن يفسح مجالاً لمناقشة هذه الظاهرة الخطرة التي تفتك بحياة المواطن، وقوته، وفي أخلاقيات المجتمع، وتماسكه، وتؤسس للانتهازيين، والوصوليين، وهنا ليس المقصود ملاحقة أشخاص، وأفراد، فهذا عمل المؤسسات، وممكن كشف المستور، وفضحه، والعمل على إغلاق المنافذ القانونية، والتشريعية التي يتلاعب من خلالها المفسدون الذين ازداد عددهم بشكل مذهل خلال السنوات الخمس الماضية، ليتحولوا إلى ظاهرة، وحالة لافتة في بلدنا، ومجتمعنا وهذا أيضاً يتطلب رفع مستوى دخل أعضاء مجلس الشعب، وتحصينهم، وإعطاءهم بعض الامتيازات التي تساعد في أداء مهامهم الوطنية.

عندما نتحدث عن الفساد كظاهرة معقدة لها أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية والقانونية، والأخلاقية فإن المقصود ليس القضاء عليها قضاءً مبرماً لأنني أعتقد أن هذا الأمر صعب للغاية، ولكن على الأقل التخفيف من تأثيراتها في حياة الناس البسطاء، والفقراء، وما أكثرهم في سورية هذه الأيام، وتسليط الضوء على مكامن هذا الخلل، لأن الخطورة قد أصبحت في مجتمعنا ليس الفساد، إنما مفهوم آخر هو (الإفساد) أي دفع من لم يتورط في الفساد دفعاً لهذا الاتجاه تحت ضغط تكاليف الحياة المرتفعة، ليقع في المحظور.

إن أحد أوجه مواجهة هذه الظاهرة، وغيرها يمكن أن يكون أيضاً من خلال اقتراح تشكيل لجان برلمانية خاصة للتحقيق في قضايا ذات أهمية كبيرة للمجتمع، والضغط عبر ذلك على الحكومة لإبعاد المسيئين ومحاسبتهم أينما كانوا، وهو إجراء متبع في برلمانات العالم، وكان متبعاً سابقاً في مجلس الشعب السوري.

٤- العلاقات الدولية: يشكل عمل مجلس الشعب السوري في مجال الاتصالات الدولية بوابة مهمة لشرح واقع ما يجري في سورية، وعدالة قضية الشعب السوري، وما يتعرض له من إرهاب ممنهج لا بد من فضحه، وفضح القوى التي تقف خلفه.

- تعد القناة البرلمانية إحدى الأقنية التي يتبعها كثير من الدول سواءً في نقل الرسائل السياسية، والدبلوماسية أو في ترجمتها عبر التصريحات، والنشاطات، والفعاليات، ولا بد أن ينشط مجلس الشعب السوري القادم في هذا المجال، وخاصة أن عصر الدبلوماسية التقليدية قد انتهى، ليأتي عصر الدبلوماسية العامة- أو (الشعبية) التي تتنوع فيها، وتتناغم كل الأدوات من دبلوماسية تقليدية، إلى برلمانية، إلى مجتمع أهلي إلى دبلوماسية دينية، وشبابية، ونسائية لتخدم جميعها الرسالة الوطنية السورية حيثما يجب، وبشكل مكثف بحيث لا يحدث انقطاع بيننا، وبين العالم، ونكون موجودين حيث يجب أن نكون، وبالأداة المناسبة.

الحركة الدبلوماسية البرلمانية يجب أن تكون أحد أهداف المجلس القادم لدعم الدبلوماسية السورية الناجحة، وتدعيمها في كل المجالات سواء من حيث الفعاليات، أو النشاطات، أو التصريحات الإعلامية، وهو ما نراه، ونرصده لدى الآخرين في هذا العالم (روسيا- إيران) أو لدى (فرنسا- بريطانيا- أمريكا...الخ).

٥- إنشاء آلية لمراقبة عمل، ونشاط أعضاء البرلمان:

هذه الآلية مفقودة إلى حد كبير، إذ مع نهاية عمل هذا المجلس، لا يوجد لدينا أي معطى علمي- حقيقي نستطيع من خلاله تقييم عمل أعضاء مجلس الشعب مثلاً (نسب الحضور في الجلسات)- إذ يقال إن هناك نواباً أخذوا الحصانة البرلمانية- وسافروا، وهناك آخرون لم يُسجل لهم كلمة واحدة طوال أربع سنوات، وهناك من كان لهم دور فعال سياسياً، واجتماعياً ولم يعرف أحد عنهم شيئاً، ولذلك لابد من إيجاد آلية شفافة تنشر هذه المعلومات للناخب كي يعرف أيضاً هل وضع صوته لمصلحة الشخص المناسب أم لا.

- هناك تجارب لبعض الدول مثلاً- لديها منظمات حيادية مسؤولة عن الرقابة، ونشر المعلومات عن كل نائب (كم حضر من الجلسات، ما مشاريع القوانين التي دعمها- والتي عارضها- فعاليته، نشاطه الاجتماعي، والسياسي، والإعلامي... إلخ).

- هذه بعض الأفكار، والمقترحات القابلة للنقاش، والتطوير خلال المرحلة القادمة من العمل البرلماني بحيث يتميز بزيادة نوعية الأعضاء (علمياً وثقافياً واجتماعياً)، وأيضاً زيادة التغطية الإعلامية لنشاط مجلس الشعب الذي يجب أن تخصص لأعماله، وجلساته ساعات أسبوعية في إحدى المحطات السورية.

- كل ما سبق يرتبط بأمر واحد هو تعاطينا بجدية عالية، ومسؤولية وطنية، والتي هي معيار نجاح الشعوب، وتقدمها، وشعبنا الصامد، الصابر، الأبي يستحق من كل من سيختاره في الانتخابات القادمة أن يكون وقته مخصصاً له، ولقضاياه لأن ثقة الناس هي أغلى ما يمكن أن يملكه الإنسان.

سورية تندد بقرار «التعاون الخليجي» حول حزب الله وتعتبره انعكاساً للتخبط السعودي

| وكالات

نددت سورية بقرار مجلس التعاون الخليجي اعتبار حزب الله اللبناني منظمة إرهابية، واعتبرت أن هذا القرار هو انعكاس للتخبط السعودي واستلاب لإرادة الشعب العربي في الخليج الذي يرفض التطبيع أو إقامة علاقات مع إسرائيل كما رفض ومازال المس بسورية أرضاً وشعباً وسيادة.

وقال مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء: في خطوة منسجمة مع السياسة الإسرائيلية صدر عن مجلس التعاون الخليجي قرار باعتبار حزب الله منظمة إرهابية بسبب تصديه المستمر للمشروع الصهيوني في المنطقة ومواجهته للعدو الإسرائيلي عبر تاريخه المقاوم وتضحياته العظيمة التي تشهد لها الأمتان العربية والإسلامية.

وأضاف المصدر: لقد أكدت المقاومة اللبنانية عموماً وحزب الله بشكل خاص كفاءة وشجاعة وإيماناً قل نظيره بحقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية عموماً عبر رفض الخضوع لإرادة رجعية ومتآمرة على المقدسات الإسلامية في فلسطين وعلى العروبة والإسلام.

وأوضح المصدر أنه سبق لإسرائيل أن اعتبرت حزب الله منظمة إرهابية وساندها في ذلك حلفاؤها في بعض الدول الغربية وذلك بسبب نضالات أبطال هذه المقاومة ورسوخهم.

وبين المصدر أن مواجهة الإرهاب في سورية الذي يمثله تنظيما داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما وإسهامات حزب الله في هذه المواجهة التاريخية أزعج بعض عواصم القرار الخليجي وأن الانتصارات التي تتحقق ضد هذا الإرهاب وداعميه أقلقت قادتها في السعودية تحديداً. وأكد المصدر أن سورية التي كانت وستبقى تعتبر حزب الله حركة عربية مقاومة للعدو الإسرائيلي وللإرهاب المرتبط بالمشروع الصهيوني تؤكد اعتزازها بالروابط المصيرية مع تيار المقاومة في المنطقة واحترامها للتضحيات العظيمة لشهداء حزب الله في لبنان وسورية كما تؤكد سورية أن هذا القرار انعكاس للتخبط السعودي واستلاب لإرادة الشعب العربي في الخليج الذي يرفض التطبيع أو إقامة علاقات مع إسرائيل كما رفض ومازال المس بسورية أرضاً وشعباً وسيادة.

واختتم المصدر تصريحه بالقول: إن مثل هذه القرارات لا تغير من الحقائق الساطعة شيئاً والثمرة الوحيدة لها هي مزيد من الانكشاف الفاضح لحجم التآمر على فلسطين والمقاومة وسورية.

مصر: وحدة أراضي سورية خط أحمر

| وكالات

شددت وزارة الخارجية المصرية أمس على أن الحفاظ على كيان الدولة السورية هو خط أحمر وكل شيء آخر يرتضيه الشعب السوري ويتوافق عليه فهو شأن داخلي.

وقال المستشار أحمد أبو زيد المتحدث باسم الخارجية في تصريحات بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «بشكل عام، فإن اتفاق وقف إطلاق النار متماسك وتوجد بعض الخروقات ولكن في الإطار المتوقع، والمطلوب الاستمرار في دعم هذا الاتفاق».

وأشار إلى أن الاتفاق الأميركي الروسي المدعوم دولياً وإقليمياً لا يزال يؤكد أن هناك مصلحة عامة في الحفاظ على التزام الأطراف كلها سواء داخل أو خارج سورية بحماية اتفاق وقف إطلاق النار.

وأعرب عن أمله في أن يستمر ثبات هذا الالتزام وأن تكون أي خروقات في أقل الحدود ويتم احتواؤها من أجل إتاحة الفرصة

أحمد أبو زيد

لإطلاق المحادثات في الموعد الذي حدده المبعوث الدولي، ستيفان دي ميتسورا، في التاسع من آذار الحالي.

وحول إذا ما كانت مصر قد تركت ملف سورية في يد أميركا وروسيا فقط، نفى أبو زيد ذلك، مشيراً إلى أن مصر عضو فاعل ورئيسي في مجموعة الدعم الدولية، وقد تم التوافق داخل تلك المجموعة على الإطار العام، وعندما انتقل الحديث لموضوع وقف إطلاق النار وكيفية تنفيذه على الأرض، تطلب الأمر بعض المشاورات الأميركية الروسية التي لم تكن مصر بعيدة عنها بأي شكل من الأشكال، بل كانت مصر طرفاً فيها.

هذا وتناول أبو زيد احتمال إخفاق المبعوث الدولي في عقد المفاوضات بين الحكومة والمعارضة، قائلاً: «لا شك أن هناك تحديات ولكن التحدي الرئيسي كان مسألة وقف إطلاق النار وتوفير الحماية حتى لو كانت لفترة محدودة للشعب السوري الذي يتم قتله على مدار الساعة وبالتالي كان هناك تركيز على أهمية وقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية كأولوية وتهيئة المناخ للمحادثات السياسية، وسيتم تركيز الجهد الآن حول كيفية بدء المحادثات».

«العليا للمفاوضات»: مواعيد المحادثات ستظل «فرضية»..!!

| وكالات

في مؤشر على نيتها عرقلة انعقاد مفاوضات جنيف في الموعد الذي حدده المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا، اعتبرت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة أن «مواعيد استئناف محادثات السلام السورية التي تدعمها الأمم المتحدة ستظل فرضية». وقال عضو الهيئة جورج صبرا لتلفزيون العربية الحدث: إن مواعيد استئناف محادثات السلام السورية التي تدعمها الأمم المتحدة ستظل «فرضية» ما لم يساعد اتفاق «وقف الأعمال القتالية» على تنفيذ البنود الإنسانية.

وأضاف: «ما لم تساعد الهدنة على تنفيذ هذه البنود تبقى جميع المواعيد لاستئناف المفاوضات مواعيد فرضية».

وأضاف: «ما قيمة الهدنة إذا لم يقم المشرفون عليها وأعني الروس والأميركيين بدفع جميع الأطراف على الالتزام بها؟».

وخلال جلسة لمجلس الأمن الدولي عقدها يوم الجمعة الماضي قال المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا عبر الدائرة المغلقة: «اعتزم الدعوة مجدداً (...) إلى مباحثات بين الأطراف السوريين الإثنين في السابع من آذار، شرط أن يصمد وقف الأعمال العدائية في شكل شامل ويتم التزام إيصال المساعدات الإنسانية»، بعد أن كانت المفاوضات السابقة في جنيف علقت في بداية شباط الماضي.

وأضاف: «أعول على أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية وعلى مجلس الأمن لضمان عودة الأطراف المعنيين إلى جنيف مع استعدادهم للتحاور والاستمرار في هذا الحوار حول القضايا الجوهرية». وشدد على أن المطلوب لا يزال التوصل إلى «عملية انتقال سياسي» في سورية.

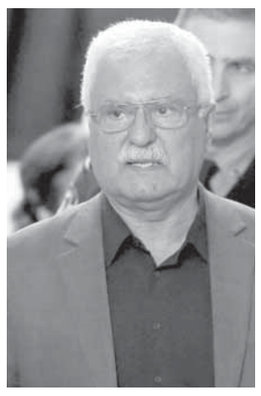

جورج صبرا

وتبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع خلال الجلسة القرار ٢٢٦٨ الذي يدعو إلى «وقف الأعمال القتالية العدائية» في سورية ويطالب كل الأطراف بالالتزام بذلك ويحثها على الاستمرار في المحادثات السياسية لحل الأزمة ويجدد تمسك المجلس الكامل بسيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها.

إلا أن دي ميستورا عاد في اليومين الماضيين وأجل موعد استئناف مفاوضات جنيف إلى التاسع من آذار الجاري.

روغوزين: عمليتنا الجوية في سورية لضرب الإرهاب تبعث الأمل في النفوس

| وكالات

اعتبر نائب رئيس الوزراء الروسي دميتري روغوزين، أن العملية الجوية الروسية في سورية وأداء الطيارين الروس وطائراتهم هناك، يؤكد المستوى التقني والتصميمي الرفيع المتوفر لدى روسيا.

وخلال اجتماع ترأسه في إطار تطوير صناعة الطائرات الحربية أمس، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، قال روغوزين: «أريد التأكيد مباشرة أن عمليتنا الجوية في سورية أظهرت المستوى المهني الرفيع لمصممينا، وامتياز قدراتنا التصميمية والتكنولوجية، فضلاً عن مهارة طيارينا الحربيين وشجاعتهم».

وأضاف روغوزين: «اسمحوا لي أن أشيد بأداء قطاع صناعة الطائرات الحربية في بلادنا، وهذا ما تحققنا منه والبلاد بأكملها»، مشيراً إلى مشاركة طائرات «سوخوي» بأنواعها في العملية الجوية في سورية.

وتابع: «نأمل بالطبع، في أن تكون منجزاتنا اللاحقة ناجحة وفعالة، وأن تكون محل فخر بها كذلك، علينا إنجاز الكثير، إلا أن ما أظهرته عمليتنا الجوية لمكافحة الإرهاب في سورية يبعث الأمل في نفوسنا للمضي قدماً في أدائنا».

وشدد روغوزين على «ضرورة إزالة جميع العيوب التي قد تظهر في المعدات المستخدمة في سورية، والوقوف على جميع المواصفات المتعلقة بالظروف الجوية والموسمية وظروف العمل على مدار الساعة»، إضافة إلى الاهتمام بقدرات الطائرات على التخفي والتركيز على العامل البشري والتخفيف من أعباء الطيار، فضلاً عن الوقوف على الأوضاع القتالية».

وفي تعليقه على صناعة محركات الطائرات، أكد روغوزين ضرورة «ألا تقتصر جودتها على قدراتها العالية، وأن تشمل كذلك العمر الافتراضي لها، وعلى أهمية تعزيز مناعة الطائرات الحربية من التشويش المعادي في الظروف الحقيقية للحرب».

وشدد أيضاً على ضرورة أن «تكون الطائرات الحربية الروسية قادرة على أحسن أداء في مختلف سيناريوهات النزاع بما فيها تلك التي قد تثور مع أقوى الخصوم الذين يستغلون الإرهابيين لتحقيق أهدافهم في سورية».

ولفت روغوزين إلى أهمية حصانة منظومات «عدو صديق» المستخدمة في الجيش الروسي لتمييز الطائرات الصديقة من المعادية، وترسيخ اهتمام أكبر لإعداد برمجيات تحاكي مختلف الحالات القتالية.

وختم قائلاً: «لا يمكننا في اجتماع اليوم إهمال حقل صناعة المظلات، بما يضمن نجاة طيارينا في أصعب الحالات التي قد يتعرضون لها، حيث لا بد من أن يكونوا قادرين من قمرة القيادة على رؤية ما يحيط بهم بالعين المجردة وبنطاق ٣٦٠ درجة».

نائب رئيس الوزراء الروسي دميتري روغوزين

«حقوق الإنسان» في إيران تدعو إلى الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة

| وكالات

جدد أمين لجنة حقوق الإنسان في إيران، محمد جواد لاريجاني موقف بلاده الداعم لإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية.

وفي كلمة له خلال أعمال الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة في جنيف، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أكد لاريجاني، أن إيران تصر دائماً على عدم وجود حل عسكري للأزمة في سورية، ولذلك تدعو إلى «وقف الأعمال القتالية العدائية» وإلى الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة. وأكد لاريجاني، أن موقف بلاده تجاه سورية يقوم على ثلاثة مبادئ تتمثل في، «احترام مطلب الشعب السوري بشأن تقرير مستقبله، ورفض التدخل الخارجي واحترام استقلال وسيادة سورية، ودحر الإرهاب كآلية للتوصل إلى الأهداف السياسية».

وانتقد لاريجاني سياسة المعايير المزدوجة التي تنتهجها الدول الغربية في سورية، داعياً إلى تشكيل جبهة عمل موحدة لمواجهة الإرهاب والتطرف والانتهاكات الجسيمة التي يعاني منها عدد كبير من سكان دول العالم، وقال: نقترح صياغة خطة عمل شاملة للمضي قدماً بعملنا خصوصاً بعد تهديدات مستمرة وفشل التحالف الحالي في تحقيق أهدافه».

وشدد لاريجاني على ثبات مواقف طهران تجاه كل قضايا العالم واحترام حقوق الإنسان وسيادة الدول وتمسكها الدائم بالأمن والسلم الدوليين، مطالباً مجلس حقوق الإنسان بأن يتعامل بأسلوب غير انتقائي وغير سياسي وبشكل شفاف وبعيداً عن المعايير المزدوجة. مؤكداً بهذا الخصوص، ضرورة احترام التعددية والتباينات الثقافية على صعيد حقوق الإنسان، حيث اعتبر أنه من غير المقبول فرض المقاييس ونمط الحياة الواحد على المجتمع الدولي.

ومن المقرر أن تتواصل أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة حتى الـ٢٤ من الشهر الجاري.

أستانا: أكثر من ٢٠٠ كازاخستاني يقاتلون مع الإرهابيين في سورية والعراق

| وكالات

أعلنت كازاخستان أن أكثر من ٢٠٠ من مواطنيها يشاركون في القتال ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق. واعتبرت أن الإرهاب الدولي أصبح متشابكاً مع التطرف الديني، وأكدت أنه «لا مستقبل للكيانات غير العادية وغير الإنسانية، مثل داعش».

وقال مساعد رئيس الجمهورية وسكرتير مجلس الأمن الكازاخستاني نورلان يرميكبايف، خلال المؤتمر الدولي للأمن الإقليمي في أستانا، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «في الوقت الحاضر يشارك أكثر من ٢٠٠ مواطن كازاخستاني في الصراع المسلح في العراق وسورية».

وأشار يرميكبايف إلى أن الإرهاب الدولي أصبح متشابكاً مع التطرف الديني، مضيفاً «اكتسب ذلك أشكالاً منظمة، ما يجعلنا اليوم نتكلم عن شبه دول وشبكات، تنشط في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى ذلك هذا يجعلنا أيضاً نعترف بظهور شبه دول إرهابية، قبيحة، ومعيبة، لكن لها قاعدة إيديولوجية».

وأوضح أنه انطلاقاً من الأحداث التي تجري في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، يمكن أن نخرج باستنتاجات مفيدة. قائلاً: «محاولات فرض أفكار وقيم على الناس أو شعوب بأكملها ليست قيمهم، من دون الأخذ بالحسبان تاريخهم وثقافتهم ونمط تفكيرهم، تؤدي إلى معاناة الناس».

وأضاف: «لذلك نعتبر أنه لا مستقبل لهذه الكيانات غير العادية وغير الإنسانية، مثل تنظيم داعش».